مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(B) ص 1147-1182

اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة: ضرورة وطنية !! أم كارثة اقتصادية واجتماعية

وفيق حلمي الأغا
w_el_agha@yahoo.com
قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الأزهر- غزة

سمير مصطفى أبومدللة
sameerm30@yahoo.com
قسم الإقتصاد- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الأزهر- غزة

تاريخ الاستلام 2010/07/7 تاريخ القبول 2011/5/4

الملخص: استمدت الأنفاق في رفح مشروعيتها في ظروف الاحتلال كونها مصدر إسناد ودعم للمقاومة، اما حالياً فهي محاولة لكسر الحصار الذي يشمل كافة مناحي الحياة بدءاً من الوقود، الكهرباء والماء والأدوية والمواد الخام والمواد التموينية والذي وصل في بعض الأحيان إلى منع تحويل النقود للموظفين.

وبسبب الحصار تحول قطاع غزة إلى سجن كبير، أو مقبرة جماعية حيث رافق الحصار انهيار اقتصادي شمل كافة القطاعات الاقتصادية، إضافة لمنع المواد الخام مما أدى إلى إغلاق أكثر من 90% من المنشآت الصناعية، يضاف لذلك فإن البعد الإنساني للحصار تمثل في موت العشرات من المرضى، إما لنقص الأدوية في المستشفيات أو منع تحويلهم للعلاج في الخارج، كذلك امتد إلى التعليم ومنع دخول المواد التعليمية وخاصة على أبواب العام الدراسي، ومنع طلاب الجامعات لمواصلة دراستهم بالخارج أو في الضفة الغربية.

ويمكن القول ان اقتصاد تجارة الأنفاق يقوض إمكانية بناء وتأسيس اقتصاد منتج يقوم على تعظيم الموارد الذاتية المتوفرة والممكنة، تمهيداً لاقتصاد سوّي يؤسس لمعالجة الخلل القائم في الميزان التجاري، ويعزز إمكانات الاقتصاد المجتمعي المؤسس على تحفيز إنتاج الخبرات المادية من سلع وخدمات من شأنها توفير المقومات المادية لتنمية اقتصادية مستدامة تضع في المقام الأول مكافحة ظاهرتي البطالة والفقر ضمن سياسات اقتصادية مالية وتجارية ونقدية متوازنة تنحو نحو العدالة الاجتماعية، وتضع حداً للعمل غير المنتج والثراء الفاحش والغير مشروع، وتقضي على قيم تجار الموت ليحل محلها قيم التنوير والنهضة تمهيداً للحداثة واللحاق بركب التقدم.

Abstract: Tunnels in Rafah have been legitimized under the circumstances of occupation, being as a source for supporting and backing up the resistance. Tunnels are currently an attempt to break the siege that includes all aspects of life such as fuels, electricity, water, drugs, raw and supplying materials, even sometimes, prevents remittance for employees.

Due to this siege, Gaza has become a large prison or collective cemetery accompanied by economic breakdown including all economic sections along with preventing raw materials. The matter witch led to closing more than 90% of industrial facilities. In addition to the humanitarian dimension represented by passing tens of patients, rather because of drugs shortage or preventing them from traveling abroad to receive treatment. It also expanded to preventing the educational materials to enter Gaza, especially with the beginning of the course year, and university students to continue their study abroad or in the west bank.

It can be said the economy of tunnels trading undermines the possibility of building and establishing a productive economy based on magnification of potential and available subjective resources. That is preparing for sound economy and handling the existing deficiency in the commercial scale, and upholding capacities of the social economy based on stimulation to product substantial experiences of commodities and services witch can provide with concrete elements for outstanding economic development. The development that puts, in the first place, fighting the unemployment and poverty within balanced cash, trading, financial and economic policies tending to social justice, preventing illegal and unproductive labor and obscene wealth, and eliminating values of merchants of death replaced by values of renaissance and enlightenment paving to modernity and catching up with progress.

مقدمة

يعاني قطاع غزة من حصار هو جزء من الحصار المفروض علـــى أبنـــاء الـــشعب الفلسطيني كله، سواء بصورة مباشرة كما هو الحال في الضفة الغربية، عبـــر الحـــواجز والاعتقالات ومواصلة الاستيطان وجدار الفصل العنصري، أو بصورة غير مباشرة كحال اللاجئين في المنافي والشتات، الذين يتعرضون للعديد من الإجراءات التي تكرس معاناتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية! لكن الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة هو الأكثر بشاعة وهمجية سواء في دوافعه وأسبابه الاقتصادية والسياسية المباشرة أو الأمنية، أو في دوافعه السياسية البعيدة المدى وفق المخطط الإسرائيلي، وهو ايضاً حصار يختلف من حيث شكل ممارساته وأهدافه عن أشكال الحصار المعروفة في التاريخ الحديث والمعاصـــر، فهـــو حصار لا يستهدف إنهاء الانقسام أو إسقاط حكوماته، بقدر ما يـــستهدف تفكيـــك البنيـــان السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي للشعب الفلسطيني، وإيصاله إلى حالـــة مـــن الإحباط والفقر والمعاناة والحرمان، لتصبح الأولوية توفير الحد الأدنى مـــن مـــستلزمات

الحياة ولقمة العيش ليصبح الصراع ومقاومة الاحتلال أولوية ثانوية.

مشكلة الدراسة:

بلغ الوضع الاقتصادي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة أسوء ما يكون خلال فترة الحصار ويعاني قطاع غزة علي وجه الخصوص أوضاعاً أسوء من الضفة الغربية وهذا من جراء الحصار المفروض علية وبسبب هذا الحصار الشديد والممنهج علي قطاع غزة نشأت ظاهره جديدة تسمي بالأنفاق الموجودة علي الحدود مع قطاع غزة كبديل للمعابر المغلقة طوال السنوات الأربعة الماضية .

ويحاول البحث الحالي الإجابة علي التساؤل الرئيسي التالي :

هل اقتصاد الأنفاق ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية ؟

وللإجابة علي هذا التساؤل الرئيسي يجب الإجابة علي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل أثر الحصار والإغلاق علي الأوضاع الاقتصادية بقطاع غزة ؟

2- هل تعتبر الأنفاق الموجودة علي الحدود مع قطاع غزة في صالح الاقتصاد الفلسطيني؟

3- ما هي أهم سلبيات وايجابيات الأنفاق الموجودة علي حدود قطاع غزة ؟

أهمية الدراسة:

1- تعد هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء علي الأنفاق الموجودة علي حدود قطاع غزة وذالك من حيث كونها ضرورة للاقتصاد الوطني أم إنها كارثة اقتصادية تؤثر بالسلب علي الاقتصاد الفلسطيني .

2- الوقوف علي أثر الحصار والإغلاق الإسرائيلي علي هيكل الاقتصاد الفلسطيني وخصوصا الأوضاع الاقتصادية لقطاع غزة .

3- التعرف علي الايجابيات و السلبيات لظاهرة الانفاق الموجودة علي حدود قطاع غزة ، وهل تعتبر تلك الظاهرة دعم للاقتصاد الفلسطيني .

4- الوصول إلي مجموعة من النتائج والتوصيات التي تمكن المعنيين من وضع تصورات لتفاديها.

فرضية الدراسة:

أثر اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة علي الاقتصاد الوطني الفلسطيني .

أولاً: أثر الحصار والإغلاق على الأوضاع الاقتصادية:

ترتب على الانتخابات الفلسطينية التشريعية عام 2006 وتشكيل حكومة حماس العاشرة موقف من الدول المانحة كتوقف المنح والمساعدات وحجز السلطات الإسرائيلية عائدات السلطة من الضرائب والجمارك واشتداد المعاناة. كل تلك العوامل أدت الى تفاقم ظاهرتي البطالة والفقر وارتفاع وتيرتها لكي تصل مستوياتها الى معدلات فلكية.

وفور تشكيلها الحكومة العاشرة ازدادت الاغلاقات والعقوبات واشتد الحصار الإسرائيلي والدولي للأراضي الفلسطينية، مما أدى الى تضرر القطاع الحكومي بسبب تأخر الرواتب لـ 160 ألف موظف وزيادة التكاليف على المستهلك بنسبة 37% وانخفاض ملموس في القوة الشرائية بسبب نفاذ المدخرات وتراكم الديون وهجرة رأس المال وإغلاق الكثير من المنشآت وتدهور القطاعات الاقتصادية وارتفاع حاد للفقر وصل الى 65% في نهايات 2006.(1).

واذا تم رصد الوضع الفلسطيني يوم سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، فقد بلغت نسبة البطالة من 37-40%، ونسبة الفقر من 66-70%. ومنذ اليوم التالي للانقسام والذي أدى الى سياسات عزل وحصار شامل وغير مسبوق وأغلقت المعابر بما فيها معبر رفح، وخلال شهور الحصار عانت كافة القطاعات الاقتصادية، وتعرض بعضها للانهيار مما أدى الى تزايد نسب السكان في قطاع غزة الذين يتلقون المساعدات الغذائية ليصل الى 80%، وإغلاق مئات المشاريع ونقص كثير من السلع الغذائية، حيث تم تلبية 41% فقط من احتياجات السوق من الأغذية مما أدى الى ارتفاع كبير بالأسعار ونتيجة لهذا النقص (نجد أن 62% من ألأسر خفضت استهلاكها، 93.5% خفضوا شراء الغذاء، 98% تخفيض على شراء اللحوم، 86% في شراء الألبان ومشتقاتها). وتشير العديد من التقديرات وخاصة تقارير الأمم المتحدة الى ان استمرار الوضع الاقتصادي في ظل الحصار أدى الى ارتفاع نسبة البطالة الى 50% منذ منتصف العام 2008، وتجاوز نسبة الفقر 70%.(2)

وتقدر الخسائر الإجمالية للحصار والإغلاق بـ 50 مليون دولار شهرياً، ويقدرها

البعض من 120–150 مليون كخسائر مباشرة وغير مباشرة، وارتفع عدد العاطلين عن العمل من 90 ألف–160 ألف (3).

كما وتم توجيه ضربة قوية لما تبقى من بنية تحتية للاقتصاد الفلسطيني بفعل حظر استيراد المواد الخام ومنع تصدير المنتجات الصناعية والزراعية للخارج، قد كان من نتائج الحصار توقف حوالي 2000 منشأة صناعية عن العمل أي حوالي 90% من المنشآت الصناعية التي كانت تعمل في قطاع غزة مما أدى الى تسريح عمالها والبالغ نحو 70 ألف عامل ليس بإمكانهم الحصول على فرص عمل في ظل الانهيار الكامل للاقتصاد الفلسطيني في القطاع، أما المؤسسات الأخرى فلا تتجاوز طاقة التشغيل فيها 20% بسبب نقص المواد الخام وانقطاع التيار الكهربائي. (4).

كذلك تعرض قطاع التجارة لخسائر فادحة نتيجة لسياسة الحصار والإغلاق التي تفاقمت بسبب وقف إسرائيل العمل بالكود الجمركي لقطاع غزة، مما حرم تجار القطاع من قدرتهم على مواصلة عملهم خاصة في ظل إغلاق المعابر بما فيها معبر رفح.

أما قطاع البناء والإنشاءات فقد تعرض لشلل كلي بسبب منع إسرائيل التي تسيطر على المعابر، دخول الاسمنت ومواد البناء الأخرى، وكذلك قطاع الزراعة الذي كان أكثر القطاعات تضرراً بفعل تجريف آلاف الدونمات الزراعية التي يعتاش منها حوالي 72 ألف فلسطيني، وقد امتنع العديد من المزارعين من زراعة أراضيهم خوفاً من عدم تمكنهم من تصريف منتجاتهم لأسواق الضفة الغربية وإسرائيل والخارج بسبب الإغلاق والحصار.

كما شهد قطاع غزة ارتفاع متوالي للأسعار وكان فاحشاً ومتسارعاً لأسعار المواد الأساسية وغير الأساسية نتيجة الحصار الإسرائيلي وإغلاق المعابر، وجشع التجار وغياب الرقابة والمحاسبة والشفافية وسيادة القانون وبسبب عدم القدرة على تعويض المواد والبضائع التي تختفي من السوق مما أدى الى المزيد من تدهور القوة الشرائية وتراجع مستويات المعيشة والدخل.

وفي هذا السياق فلا السلطة في رام الله ولا حركة حماس في غزة عملتا على تثبيت أسعار السلع الأساسية، فقد ارتفع سعر اسطوانة الغاز من 32 شيكل الى 60 شيكل و 80 شيكل أحياناً، وكيس الدقيق من 85 شيكل الى 130 شيكل ثم 160 شيكل ليستقر أخيراً

الى 100 شيكل، وربطة الخبز تتراوح من 6-9 شيكل دون أدنى رقابة، وكيلو اللحوم ارتفع من 24 شيكل الى 44 شيكل ليصل الى 60 شيكل، وكيلو الدجاج من 6-7 شيكل الى 14 شيكل، والبقوليات من 2.5 شيكل للكيلو ليصل الى 4 شواكل للفول، 6 شيكل للحمص، 9 شيكل للعدس، أم لتر الزيت فقد ارتفع الى 45 شيكل، والفواكه تضاعفت أسعارها بسبب الإغلاق. (5).

كما ان اتساع حجم البطالة والفقر أدى الى ارتفاع نسبة الإعالة 1-6 تقريباً، حيث تبلغ القوى العاملة حوالي 348 ألف منهم 105 ألف في القطاع العام، 75 ألف يتقاضون رواتبهم من السلطة برام الله الى جانب 119 ألف يعملون في القطاع الخاص منهم 20 ألف في الأونروا والمؤسسات الغير حكومية. أما العاطلين عن العمل فيقدر عددهم 124 ألف عامل يعيلون ما يقارب 615 ألف نسمة مما رفع من نسبة من يعيشون تحت مستوى الفقر والفقر المدقع.(6).

- ويضاف لما سبق فقد أدت ظاهرتا الحصار والانقسام الى انخفاض الدخل لمعظم العاملين في قطاع غزة مقارنة بالعاملين في الضفة الغربية، فقد بلغ متوسط الأجر اليومي في قطاع غزة حوالي 60 شيكل مقابل 85 شيكل بالضفة الغربية، أما في قطاع الزراعة فلا يتجاوز معدل الدخل 30 شيكل يومياً ، وبالتالي فقد ارتفعت معدلات الفقر في مخيمات القطاع.(7).

كما منعت إسرائيل رجال الأعمال الفلسطينيين من الخروج للعالم الخارجي، وفرضت حظراً على دخول المواد الخام اللازمة للصناعة، وفرضت حصاراً مشدداً على البنوك الفلسطينية في قطاع غزة مما خلق أزمة مالية مفتعلة بنقص الشيكل أحياناً والدولار أحياناً أخرى.

ان الحديث عن هذه المؤشرات لا يلغي وجود أنماط استهلاكية في قطاع غزة وصلت الى حد الترف المفجع لدى بعض الشرائح الاجتماعية الطفيلية وخاصة تجار الأنفاق عبر التحكم في الأسعار واحتكار السلع والتهريب وغير ذلك من الممارسات التي ساهمت في تزايد مخيف للأسعار.

تأسيساً على ما سبق فقد أضحى الشعب الفلسطيني فريسة للإرهاق الشديد، لذا فهو يسير بتثاقل وأغلب الظن يتقهقر وبخطوات متسارعة فما أن ينتهي من مواجهة حتى

تداهمه أزمة أشد وأقصى، فالكل مرهق والجميع ينتظر المساعدة من الآخر، هذا مع عدم تجاهل اهمية التكامل الاجتماعي يبين الشرائح الطبقية والمجتمعية في الوطن.

ان الكثير من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية تكبل شرائح واسعة من العمال الذين يعيشون تحت خط الفقر مما حولهم الى مجموعات اجتماعية مهمشة، تنتابهم حالة من الإحباط واليأس والشعور بالاغتراب عن المجتمع المحيط.

ونؤكد هنا ان استشراء ظاهرة الفقر واستفحالها في قطاع غزة لم يكن بسبب السياسات العدوانية للاحتلال فحسب لكنها نتيجة للتراكمات الداخلية طوال الأعوام السابقة للسلطة بسبب تعمق الخلل والفساد والتلوث الإداري والمالي، وتعداه الى فقر في النظام وسيادة القانون وفقر في القيم والعلاقات الاجتماعية والمشاركة بشكل أصبح يهدد استقرار المجتمع الفلسطيني، فقد باتت ظاهرة التسول واضحة في الشارع الفلسطيني، وزادت نسبة التسرب من المدارس، ومعدلات الأمية الوظيفية، ووصل سوء التغذية لدى الأطفال الى 63%، وفقر الدم الى 59% من النساء الحوامل. مما دفع النساء للخروج وتحمل ذل السؤال، والرجال لتحمل مهانة الفقر الشديد والمدقع ومشاعر الحرمان لملأ عيون أطفالهم وبدأت ملامح ذلك في الظهور على قوة النسيج الاجتماعي. حيث ارتفعت حالة الطلاق في قطاع غزة لتصل الى 25 ألف مطلقة، وحالات العنوسة لتصل الى 75 ألف مما هن فوق 25 عاماً. والسبب في ذلك لا يعود الى حالة الحصار الإسرائيلي فقط، بل الى الانقسام واستمرار الصراع الاستقطاب بين حركتي فتح و حماس .

- كما و أدى الحصار الإسرائيلي الى تزايد عدد السكان في قطاع غزة الذين يتلقون المساعدات الغذائية لتصل الى 80%، كما أدى الحصار الى نقص في الأدوية والمعدات من المستشفيات واثر على حياة المئات من المرضى خاصة الكلى ومرضى مرض السرطان، وأدى الحصار أيضاً الى نقص خطير في إمدادات حليب الأطفال والأدوية، كما أن العديد من لوازم ومعدات العلاج التخصصي الضرورية غير متوفرة في المستشفيات وخاصة لمرضى السرطان وعمليات جراحة الأطفال، إضافة الى تدهور في معدات المختبرات التشخيصية بالرنين المغناطيسي ومعدات التصوير بالأشعة السينية خاصة أن معظمها لا يعمل ولا يمكن إصلاحها بسبب غياب القدرة على استيراد قطع الغيار.(8).

ثانياً: الخسائر المادية والبشرية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة:

قام الجيش الإسرائيلي بعدوان شامل على قطاع غزة استمر 22 يوماً من 2008/12/27 وحتى 2009/1/18، وقد شمل العدوان في الأيام الأولى قصف جوي متواصل ثم انتهى بعملية اجتياح برية، قامت إسرائيل من خلالها بعمليات انتقام جماعية قتل فيها مئات الأبرياء، وكان هدف العدوان تحطيم المجتمع الفلسطيني وقدرته على الاستمرار، بهدف تمزيق نسيج المجتمع الذي يؤهل الفلسطيني في الحياة والعمل والتعليم وكان للعدوان اثاراً تمثلت فيمايلي:

1. الاستهداف الممنهج للمدنيين لإحداث خسائر تعمل على إرهاب الناس وترويعهم، ولذا مارست إسرائيل ارهاباً ممنهجاً ومبرمجاً ومنظماً على مدار الساعة.
2. استخدمت إسرائيل في عدوانها أسلحة ممنوعة دولياً مثل قنابل الفوسفور الأبيض في أماكن مأهولة بالسكان.
3. كان حجم الخسائر البشرية مروعاً حيث ان العدوان هو عبارة عن محرقة حقيقية فقد بلغ عدد الضحايا الابرياء حوالي 1400 شهيد منهم (417 طفل، 108 من النساء، 120 مسن، 14 من العاملين في الطواقم الصحية)، أما عدد الجرحى فقد بلغ 5450، منهم 400 في حالة الخطر الشديد، والكثير منهم يعاني من حروق القنابل الفسفورية كما ان العديد قد فقد البصر او اليدين أو الساقين. (9).
4. وشملت السياسات المبرمجة والمنظمة و الممنهجه للمحتلين تدمير مرافق السلطة الفلسطينية، بهدف تحطيم كل مقومات ركائز المجتمع الفلسطيني وتمثل بالتالي:

أ- أجهزة الدولة بالنسبة للسلطة التشريعية، حيث تم تدمير المجلس التشريعي، والعديد من المحاكم، ومقر الرئاسة، ومقر مجلس الوزراء، وعدد من الوزارات، والعديد من مراكز الشرطة والمقرات الأمنية.

ب- الخدمات الاجتماعية: تم تدمير العديد من المدارس "حيث تعرض 60% من مجموع 400 مدرسة لأضرار جزئية أو بالغة"، والمؤسسات التعليمية ومنها مباني الجامعة الإسلامية. كما استهدف التدمير المساجد، إضافة الى 5 مقابر، ومرافق الهلال الأحمر الفلسطيني ومستودعات الأدوية وسيارات الإسعاف.

ج- البنى التحتية تم تدمير العديد من الطرق والأرصفة والجسور، وشبكات المياه

والآبار وخزانات المياه، ومولدات الطاقة ومحطات الصرف الصحي، ومحطات الغاز والوقود، وأبراج الاتصالات وما تبقى من مطار غزة الدولي.

د- الممتلكات الخاصة: شمل التدمير الآلاف من البيوت، حيث تم تدمير 4100 منزل تدمير كامل و17 ألف منزل تدمير جزئي (10)، وتم تدمير أحياء بأكملها، كما تم تدمير الآلاف من الأشجار والأراضي الزراعية، ومزارع الدواجن والأبقار، وتم تدمير الآلاف من المنشآت التجارية والصناعية والورش والسيارات الخاصة، حيث تضررت 700 منشأة منها 38% تدمير كلي بلغت خسائرها 98 مليون دولار و62% منها تدمير جزئي بلغت خسائرها 40 مليون دولار (11)، موزعة على مختلف القطاعات.

ه- لم تسلم المؤسسات الدولية ، فقد تم قصف المقر الرئيس للأمم المتحدة في غزة، كما تم قصف العديد من مدارس وكالة غوث اللاجئين.

ان تقدير حجم الخسائر الاقتصادية يحتاج الى تحليل معمق، فقد بلغت الخسائر الاقتصادية المباشرة 1.9 مليار دولار (12)، كما ان هناك تقديرات تتحدث ان الخسائر المباشرة قد بلغت 2 مليار دولار (13)، إلا أن بعض التقارير لبعض المؤسسات الدولية قدرت الخسائر المباشرة والغير مباشرة للحرب على غزة بـ4 مليارات دولار (14).

وترتب علي نتائج الحرب الكارثية على قطاع غزة الى نشوء حالة من النزوح للمواطنين على أثر التدمير المبرمج لبيوتهم حيث قدر عدد اللاجئين للمدارس والخيام حسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) بـ 18053 نازح مما خلق حالة من الذهول والإحباط والتشاؤم عند المواطن الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة وخارجها،، كما تفاعلت الأوضاع الاقتصادية السيئة مع حالة الانقسام لتزيد من تكريس أوضاع الركود ولتزداد مشكلة الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار.

ثالثاً: اثر الحصار والإغلاق على القطاعات الاقتصادية:

يمكن تأسيس القول ان أوضاع الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت أوضاعاً سيئة غير مسبوقة، فإضافة الى وضع الاحتلال الذي يكرس وضعاً بائساً من المعاناة اليومية الناجمة عن ممارساته في الإغلاق الداخلي والخارجي، وأعمال القتل، والمداهمات، والاعتقالات وهدم البيوت واقتلاع الأشجار، عانى الفلسطينيون من المقاطعة

الدولية والانقسام السياسي الفلسطيني، وتدهور الأوضاع الأمنية، وتتزايد هذه المعاناة مع الأزمة المالية العالمية الخانقة، والتي بدأت تداعياتها تؤثر على الاقتصاديات العربية ونشر التخوف والقلق في الأراضي الفلسطينية، مما أدى الى انكماش في الاقتصاد الفلسطيني تجلى في تراجع الاستثمارات الخاصة الى مستوى منخفض، وترافق هذا في انخفاض كبير في مستوى معيشة الفرد، ويكفي الإشارة إلى ان متوسط دخل الفرد الفلسطيني في العام 2008 تدنى الى 71% عما كان عليه عام 1999 والبالغ 1589$. (15). واقل من الدول المجاورة، مصر والأردن وسوريا ولبنان.

وجدير بالذكر ان النتائج العامة للأوضاع الاقتصادية لا تعكس بالضرورة حالة متشابهة بين الضفة والقطاع بسبب اختلاف تعامل الاحتلال والعالم الغربي والدولي معهما، فعلى الرغم من معاناة الاحتلال، إلا ان القطاع يعاني من حصار خانق غير مسبوق أدى الى شلل في الحياة والمناحي الاقتصادية.

تشير التقديرات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2008، الى نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال سنة 2008 وبنسبة 2.3% عما كان عليه في العام 2007، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 4.535 مليار عام 2007 الى 4.639 مليار دولار عام 2008. مع الإشارة إلى تراجع في بعض الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة وصيد الأسماك، والإنشاءات والنقل والتخزين والاتصالات، وارتفاع حجم بعض القطاعات الأخرى كالصناعة التحويلية والمياه والكهرباء وتجارة الجملة والخدمات والوساطة المالية (16).

وفي المجال نشير إلى ان التراجع في النشاط الاقتصادي صفة من صفات البلدان التي تعاني من الصراعات والأزمات وعدم الاستقرار لمدة طويلة، ومن هذه الصفات التي بإمكان الحديث عنها في المجتمع الفلسطيني هي:

- معدلات بطالة وفقر عالية تضعف من ترابط النسيج الاجتماعي.
- ارتفاع في معدلات أسعار المواد الاستهلاكية خاصة أعوام 2008، 2009 مما شكل انزلاق الاقتصاد الفلسطيني الى الركود التضخمي، في الوقت الذي دخل فيه الاقتصاد العالمي مرحلة ركود بسبب الأزمة المالية العالمية، وبالأحرى الأزمة الاقتصادية العالمية.

- تشوه كبير في البنية الهيكلية للاقتصاد، وحدوث تحول في القاعدة الصناعية لصالح الأنشطة المنخفضة الإنتاجية والمتدنية الأجور.
- انتقال عدد كبير من العمال من القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم.
- انتقال منشآت عديدة الى البلدان المجاورة، ولجوء آخرين للاستثمار بالخارج.
- حدوث هجرة داخلية في اتجاه منطقة رام الله، وهجرة أصحاب الكفاءات للخارج.
- استمرار سوء توزيع الدخل والاستهلاك لصالح الأغنياء وازدياد التهميش والإقصاء.(17).

ومن الملاحظ أن أداء القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008، قد اتسم بالإرباك وعدم التوازن، بسبب اختلاف الأوضاع وظروف الاحتلال والحصار بين الضفة الغربية وقطاع غزة. اذ تحسنت الأوضاع الاقتصادية نسبياً في الضفة، بينما تصاعد الحصار وتزايدت المعاناة في القطاع.

1-الزراعة وصيد الأسماك:

يعد النشاط الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة من الأنشطة المهمة حيث يؤدي دور رئيسي من حيث الإسهام بالناتج المحلي الاجمالي، كما يوفر الكثير من المواد الخام لمختلف القطاعات الاقتصادية، فقد بلغت المساحات الزراعية 1.835 مليون دونم من العام 2008 (90.1% في الضفة الغربية، مقابل 9.9% في قطاع غزة)(18).

وتعد الزراعة المروية هي السائدة في قطاع غزة، حيث تحتل 73.3% من مجموع المساحة المزروعة في القطاع، أما في الضفة الغربية فان نسبة الزراعة المروية لا يتجاوز 8.3% من إجمالي المساحة المزروعة.(19).

وقد بلغت إجمالي مساهمة الزراعة وصيد الأسماك 252 مليون دولار عام 2007 لتتراجع إلى 212 مليون دولار عام 2008 مما سجل تراجع نسبة 16% تقريباً، وبلغت نسبة مساهمة صيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي 4.6% تقريباً مقارنة 8.2% العام 2007. (20). ويستوعب القطاع الزراعي والصيد عمالة دائمة ومؤقتة لحوالي 30 ألف عامل من سكان قطاع غزة بنسبة 10.7% كما يوفر الغذاء لـ25% من سكان قطاع غزة. (21)، هكذا فالحصار وإغلاق المعابر أدى الى فقدان الآلاف من فرص العمل في قطاع الزراعة، كما ان القيود المفروضة على حركة الصيد، وتدهور الحياة البحرية نتيجة

إلقاء مياه الصرف الصحي الى البحر تعد من العوامل الرئيسية التي تؤثر في قطاع الصيد، كما ان الحظر المفروض على الصادرات ونقص المدخلات الأساسية للإنتاج أدى الى شلل أجزاء كبيرة من قطاع الزراعة. (22).

وبالاضافة الى ما سبق أن قرار الاحتلال توسيع المنطقة العازلة على طول حدود قطاع غزة بعرض يصل الى 300 متر أدى الى مزيد من التدهور في القطاع الزراعي، حيث حرم أهالي قطاع غزة من زراعة حوالي 25 ألف دونم من أجود الأراضي الزراعية، إضافة إلى تكرار الاجتياحات والحرب الأخيرة أدى الى تدمير الأراضي والمحاصيل والمعدات، ونفوق الكثير من الحيوانات والطيور. (23). وحسب بيانات وزارة الزراعة فان معدل الخسائر اليومية نتيجة عدم قدرة المزارعين على تصدير منتجاتهم يبلغ 150 ألف دولار يومياً.(24). وهو ما يعني أن معدل الخسائر السنوي الناتج عن عدم القدرة على التصدير بسبب الحصار بلغت حوالي 55 مليون دولار.

هذا وقد بلغت الخسائر المباشرة للقطاع الزراعي نتيجة الحرب العدوانية على قطاع غزة حوالي 200 مليون دولار، حيث وصلت خسائر الإنتاج الحيواني إلى 52 مليون دولار، والإنتاج النباتي 110 مليون دولار، القطاع البحري 7 مليون دولار، بالإضافة إلى تدمير حوالي 1000 بئر زراعي، بالإضافة إلى تدمير مزارع الدواجن والأبقار.(25).

2- القطاع الصناعي:

واجه القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة العديد من الصعوبات والمشاكل المتعلقة بهيكل الصناعة وأحجامها، وعدم القدرة على إيجاد أسواق لتصريف المنتجات، ونقص التمويل، والافتقار للمواد الخام، والنقص في مجال الخبرة الفنية والتقنية.

وتشير النتائج لتعداد المنشآت لغاية 2008/12/31 ان عدد المنشآت التي تم حصرها في الضفة وغزة قد بلغ 132.938 ألف منشأة منها 38.668 ألف منشأة في قطاع غزة.

تراجعت المنشآت العاملة في القطاع الصناعي بقطاع غزة، وكذلك مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 13% إلى أقل من 5% في نهاية 2008. بسبب إغلاق وتدمير حوالي 90% من المنشآت العاملة بالصناعة، أما أكثر القطاعات تضرراً فهي صناعة الأثاث والملابس والنسيج، حيث انخفض عدد المنشآت العاملة في قطاع الأثاث من 600 منشأة عام 2005 إلى 120 منشأة في يوليو 2007ن لتصل إلى أقل

من 50 في يوليو 2009.(26). وقد قدر الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية الخسائر الشهرية للقطاعات الصناعية في قطاع غزة منذ حزيران 2007 نحو 15 مليون دولار شهرياً، أي ما مجموعه 277 مليون دولار حتى نهاية 2008، إلى جانب الخسائر الناجمة عن الحرب الأخيرة والتي قدرت بـ 35 مليون دولار.(27). وأشار تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في 2008/11/25 إلى إغلاق ما نسبته 97% من المنشآت بسبب انقطاع الكهرباء لنقص الغاز والوقود، مما أضاف 35 ألف عامل إلى قائمة البطالة. وقد تعرض القطاع الصناعي قبل الحرب للحصار الخانق، وحرم من دخول المواد الخام، وكذلك من تصدير المنتجات للخارج.

استهدفت إسرائيل في حربها الأخيرة على قطاع غزة تدمير الكثير من المصانع، حيث تم استهداف حوالي 700 منشأة صناعية، كما أن إغلاق المنطقة الصناعية والتي تضم حوالي 45 مصنعاً أدى إلى هجرة 30% من أصحابها.(28).

3- قطاع التجارة:

تشير التقديرات الى نمو القيمة المضافة لنشاط تجار الجملة والتجزئة في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 2008 بما نسبته 4.4%، حيث ارتفعت من 480 مليون دولار في عام 2007، إلى 501.8 مليون دولار في العام 2008، وبلغ إسهام هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2008 حوالي 10.8%.(29). لقد عانى القطاع التجاري في قطاع غزة منذ فرض الحصار في يونيو 2006، ومنذ الحصار المشدد الذي فرض بعد الانقلاب العسكري لحركة حماس في 2007/6/15، وما أعقبه من إغلاق للمعابر والتحكم بحركة الصادرات والواردات من قبل الجانب الإسرائيلي مما أثر على قدرة القطاعات الاقتصادية المحلية وتخوف المستثمرين من الإقدام على تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية، مما أدى الى معاناة قطاع غزة، حيث أن ما يدخل قطاع غزة لا يتجاوز 15% من حاجة القطاع (30). كما فرضت إسرائيل قيود على التحويلات المالية بالشيكل الى قطاع غزة مما حذى بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين في 2008/11/19 إلى تعليق مساعداتها المالية لحالات الفقر المدقع من لاجئي قطاع غزة.

ومن الآثار السلبية والخسائر الغير مباشرة، إلغاء العلامات التجارية العالمية والعربية الخاصة بمستوردي قطاع غزة مما تسبب في ضياع إيرادات السلطة من الجمارك

والضرائب من الاستيراد، وتوقفت حركة التصدير من القطاع بشكل شبه تام خاصة المنتجات الزراعية مما تسبب في خسائر فادحة.(31). وتراجع حجم واردات قطاع غزة الى اقل من 700 مليون دولار من إجمالي واردات السلطة الفلسطينية والبالغة 2.09 مليار دولار في نهاية 2007. (32)، مما جعل السوق الغزي يغطي أكثر وارداته من السوق المصري عن طريق الأنفاق خلال أعوام 2008-2009.

4- قطاع الانشآءات:

شهد إجمالي القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات في الضفة الغربية وقطاع غزة تراجعاً خلال سنة 2008، حيث تراجع من 279 مليون دولار عام 2007، لتصل إلى 226 مليون دولار عام 2008، أي ما نسبته 19%. وقد ساهم قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.9% عام 2008.(33)، بالإشارة إلى توقف عمل هذا القطاع بعد النصف الثاني من العام 2007 في قطاع غزة بسبب الإغلاق الكامل لقطاع غزة، وحرمانه من دخول كافة المستلزمات اللازمة لعمل قطاع الإنشاءات، ووقف التعامل بالكود الجمركي، ومنع دخول المواد الخام وخاصة الأسمنت والحديد الصلب، مما أدى إلى حالة من الشلل التام وإغلاق كافة مصانع البناء (13 مصنع بلاط، 30 مصنع اسمنت، 145 مصنع رخام، 250 مصنع طوب)، مما تسبب بفقدان 3500 وظيفة. وتقدر قيمة توقف المشاريع الإنشائية بأكثر من 350 مليون دولار. كما أدى إلى توقف برامج الأمم المتحدة، مثل تأهيل الشوارع، والمياه والصرف الصحي وبقيمة تبلغ 60 مليون دولار، كما أوقفت الأونروا برامج إيجاد فرص عمل بلغت قيمتها 93 مليون دولار ويستفيد منها حوالي 16 ألف شخص (34)، كما تم إغلاق ما نسبته 97% من شركات المقاولات في قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلي. (35).

وانخفض عدد العاملين في قطاع الإنشاءات حوالي 1% في نهاية 2008 بعد ان كان يشكل حوالي 6%،4.3% للسنوات 2006، 2007 على التوالي. (36). كما توقفت بعض المشاريع العمرانية لعدم وجود المواد الخام والتي ارتفعت أسعارها في السوق السوداء ان وجدت الى أكثر من 800%.

وتعمدت آلة الحرب الإسرائيلية في عدوانها الأخير الى تدمير ما يتبقى من قطاع الإنشاءات، حيث تم استهداف ما يزيد عن 61 منشأة، وبلغت الخسائر الأولية لقطاع

الإنشاءات نتيجة الحرب حوالي 27 مليون دولار حسب تقديرات أصحاب المنشآت.(37).

5- أثر الإغلاق على حركة الأفراد والبضائع:

للحصار أبعاد إنسانية امتد تأثيرها على المرضى والتجار والطلاب بمنع حركتهم وسفرهم للخارج مما حرم المئات من الطلاب من السفر وإكمال دراستهم وأدى الى وفاة المئات من المرضى، حيث بلغ عدد وفيات الحصار 351 حتى نهاية العام 2009.

كما منعت سلطات الاحتلال دخول أكثر من 60% من البضائع والمواد الخام وخاصة مواد البناء مما عطل عشرات المشاريع، ورغم الدمار الشامل الذي خلفه العدوان على قطاع غزة إلا ان سلطات الاحتلال ما زالت تمنع دخول مواد البناء، مما أدى الى ارتفاع أسعارها بشكل جنوني في حال توفرها في السوق السوداء . فعلى سبيل المثال ارتفع ثمن طن الاسمنت من 400 الى 2400 شيكل، أما بعد توفر جزء من الاسمنت من جمهورية مصر العربية عن طريق الأنفاق وصل السعر ما بين 1100 شيكل الى 1400 شيكل من قبل محتكري السوق الغزي.

6- قطاع الخدمات:

شهد إجمالي القيمة المضافة لقطاع الخدمات نمو بنسبة 4.7% خلال سنة 2008، فقد ارتفعت قيمة نشاط الخدمات من 1.119 مليار دولار في سنة 2007 الى 1.171 مليار دولار عام 2008 في كل من الضفة وغزة، فقد شكّل نشاط التعليم والأنشطة العقارية والتجارية، والصحة والقطاع الاجتماعي ما نسبته (38.3%، 35.8%، 10.9%) على التوالي يليه قطاع المطاعم والفنادق. أما في قطاع غزة فقد أصاب القطاع السياحي شلل شبه تام وأوشكت شركات السياحة على الإفلاس، كما أصاب الضرر أصحاب الفنادق السياحية البالغ عددها 20 فندق، كما تأثرت المطاعم السياحية وأصيب معظمها بالإغلاق مما أدى الى فقدان أكثر من 500 عامل لعملهم. (38).

7- قطاع الاستثمار:

أدى اشتداد الحصار الإسرائيلي ومواصلة العدوان على قطاع غزة الى إصابة قطاع الاستثمار بالشلل مما ترتب على هذا هروب رؤوس الأموال المحلية للدول العربية المجاورة بحثاً عن الاستقرار وخاصة الى جمهورية مصر العربية والأردن والسودان، كما أدى الى هروب العديد من الشركات العاملة في المجال الاستثماري، وتوقف العمل في

المنطقة الصناعية، وكذلك خسارة كل ما أنفقته السلطة الفلسطينية لتسويق فلسطين عالمياً وتشجيع الاستثمار وخاصة بعد الحرب العدوانية الأخيرة.

ان تدهور الوضع الاقتصادي وإصابة القطاعات الاقتصادية شلل شبه كامل وتوقف بعضها الى ارتفاع مستويات البطالة والفقر في قطاع غزة إلى مستويات مرتفعة. فقد أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حول تأثير الحصار على قطاع غزة، إلى أن البطالة ارتفعت من 32.7% عام 2007، الى 49.1% عام 2008، وذكر التقرير ان البطالة القسرية لما يزيد عن 100 ألف شخص من القادرين على العمل، تعتبر احد العوامل الرئيسية للأزمة التي يشهدها القطاع. (39). بينما يشير تقرير اللجنة الشعبية للحصار في 2008/11/25 الى وجود 140 ألف شخص عاطل عن العمل جراء الإغلاق والحصار، أما الفقر فقد وصل الى 80% من سكان قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر ويتلقون المساعدات من الأونروا والمؤسسات المدنية.(40).

تجارة التهريب(تجارة غير شرعية) عبر الأنفاق بين جمهورية مصر العربية وقطاع غزة

أولاً: ظاهرة الأنفاق: النشأة والهدف:

تمثل المدن الحدودية تاريخياً الملاذ لكل من يلجأ إليها من الخارجين عن القانون أو المهربين، كما هي أيضاً ملاذ وجسر للمناضلين من أجل الحرية. وبالتالي فإن الحديث عن التهريب والأنفاق في مدينة رفح جنوب غزة هو حديث عن ظاهرة تاريخية في المرحلة الممتدة من 1949–1967، ثم بعد احتلال قطاع غزة والضفة الغربية حتى قيام السلطة 1994 وحتى الآن. وبعد انسحاب الاحتلال الإسرائيلي عام 1982 من سيناء شكلت عملية الانسحاب المحطة التاريخية في تفعيل التهريب وبداية ظهور ظاهر الأنفاق السرية لأغراض تهريب الممنوعات عموماً، بالإضافة لما تحتاجه المقاومة (41). فأول نفق اكتشف من قبل الاحتلال كان عام 1983ن أي بعد أقل من عام من تطبيق اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل 1982، أو ما يسمى عند أهالي القطاع بعملية الفصل. مع ذلك فإن الأنفاق في تلك الفترة كانت محدودة جداً وكانت سلطات الاحتلال تحاول السيطرة عليها ومنعها وهدم ما تكتشفه منها، خوفاً من دخول السلاح لفصائل المقاومة المسلحة

وخصوصاً مع بداية الانتفاضة الأولى عام 1987.

اتسم عمل الأنفاق قبل عام 2000 في عمليات تهريب المخدرات والذهب، أي الممنوعات التي تدر أرباحاً هائلة، ونادراً ما كان يهرب السلاح للمقاومة. ومع بداية انتفاضة الأقصى في الربع الرابع من العام 2000، بدأت الأنفاق تأخذ منحى آخر وهو تهريب السلاح لفصائل المقاومة، وازداد عددها وتوسع نشاطها، وعملت سلطات الاحتلال مع بداية الانتفاضة على تفجير أي نفق يتم اكتشافه مما أدى إلى استشهاد واعتقال العشرات ممن كانوا يعملون بالأنفاق ولكن لم يمنع ذلك من مواصلة العمل بها، بل استمرت وتواصلت دون توقف، كما عملت فصائل المقاومة على حفر العديد من الأنفاق ليس بهدف التهريب، مما أدى إلى ردود فعل إسرائيلية تمثلت بهدم مئات المنازل الحدودية في مدينة رفح، أو تفجيرها بالآليات الإسرائيلية المتمركزة على الشريط الحدودي.

ومع إخلاء الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في سبتمبر 2005، تزايدت الاغلاقات والحصار لقطاع غزة، ليصبح هذا الحصار مبرمجاً ومشدداً بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007، ليشتد الحصار العدواني الذي طال كل مرافق الحياة بما في ذلك منع استيراد السلع والمواد الخام، حيث تم حصر الاستيراد في قائمة سلع أساسية لا تتجاوز العشرات من المواد الغذائية والطبية إضافة إلى الوقود في بعض الأحيان.

لذلك لم يكن مستغرباً ان تتجدد وتتسع عملية بناء الأنفاق بدون أي تنظيم أو إشراف كشكل من أشكال التحدي للحصار وتعزيز صمود المواطنين والتخفيف عن السكان المحاصرين في قطاع غزة الذي تجاوز عددهم المليون ونصف، وأصبحت الأنفاق شريان الحياة الرئيسي لقطاع غزة المحاصر منذ حوالي الثلاث سنوات وتعتبر المفتاح الذي يبقي حماس في السلطة، وتعمل الواردات تحت الأرض والذي تتراوح ما بين الغذاء والملابس والوقود على منع انهيار اقتصاد غزة، فقد أصبحت ظاهرة الأنفاق المصدر الرئيسي للسلع في غزة ومع كل وقت يتواصل فيه الحصار، تزداد أهمية الأنفاق أيضاً، رغم أثارها الكارثية على أي شكل من أشكال الاقتصاد الإنتاجي أو التنمية المستدامة.

إن عملية التهريب عبر أنفاق رفح، هي عملية تختلط فيها الدوافع والأسباب، فالبعض من أعضاء التشريعي من قيادة حماس اعتبر أن الأنفاق مهمة للتخفيف من الحصار، وان الأنفاق تحل بعض المشاكل جراء الحصار الإسرائيلي فيما يتعلق بالحياة الأساسية.(42).

وتختلط الدوافع والأسباب لدى العاملين بصورة مملوءة بالتناقض والمفارقات، بدءاً من أسباب البطالة والفقر والحاجة، وصولاً إلى جشع التجار والعصابات عبر تهريب كل أنواع السموم والمخدرات، مروراً بما بينهما من متنفذين وكبار، التجار الذين يتحكمون بالسوق والأسعار ويحتكرون السلع، بأسعار عالية، لا هم لهم سوى تحقيق الحد الأعلى من الأرباح، دون الأخذ بالاعتبارات الإنسانية أو الوطنية (43).

ثانياً: ظاهرة الأنفاق جغرافياً وعدداً:

يبلغ طول الشريط الحدودي من البحر غرباً حتى حدود عام 1967 شرقاً تقريباً 13 كيلو متر، لكن المسافة التي تمتد بها الأنفاق تقارب 8 كيلو متر وتمتد من تل زعرب غرباً حتى نهاية منطقة الجرادات شرقاً أي شرق معبر رفح، وهذه المسافة تربتها طينية وهي التي تصلح لحفر الأنفاق. وهي مساحة حدودية معروفة بكل تفاصيلها الطبوغرافية للمهربين من العشائر والعائلات التي تجمعهم العلاقات التاريخية والمصالح وصلات الدم والقربى عبر تواجدهم على جانبي الحدود وعزز تواصل وسيطرة هذه العائلات في الجانبين المصري والفلسطيني ارتباطاً بمصالحهم ، مما وفر المقومات المطلوبة لعمليات التهريب عبر التعاون مع عدد من المتنفذين من رجال العصابات أو التنسيق مع بعض عناصر الأمن الفلسطيني دون إغفال سيطرة حركة حماس على عدد من الأنفاق إلى جانب ترخيص الأنفاق الأخرى. دون أي رقابة على السلع من حيث صلاحيتها أو أسعارها.

وقد تزايد عدد الأنفاق من 20 نفق في منتصف 2007 إلى أن وصل حسب بعض التقديرات الى 500 نفق متعدد الأشكال والأغراض حتى نوفمبر 2008. (44). ويقدر البعض أن العدد وصل الى 800 نفق تقريباً سواء الجاهزة أو التي قيد الإنشاء. (45).

يتراوح طول الأنفاق من 200–1000 متر ويصل أحيانا الى 1500 متر ويتراوح عرضها من نصف متر الى مترين، بينما يصل ارتفاعها الى متر ونصف ، وهي تحفر على عمق يتراوح من 8–15 متر تحت سطح الأرض ويصل أحياناً الى 30 متر تحت الأرض، لكن تجد بعض الأنفاق نظام طوابق أي تجد نفق على عمق 8 متر، وتحته نفق على عمق 15 متر، وثالث على عمق 20 متر، أما بالنسبة لتكلفة حفر النفق فإنها تتراوح ما بين 70–100 ألف دولار حسب طول النفق (تكلفة المتر الواحد 100 دولار). (46).

يوجد بالنفق أكثر من شريك وتدار عبر الأسهم، حيث يحدد سعر السهم وعدد الشركاء

ونظام توزيع الأرباح على المساهمين ومع اشتداد الحصار أصبح يهرب عبر الأنفاق المواد والسلع بأنواعها المختلفة بما فيها الأجهزة الكهربائية وخاصة التي تدر الأرباح ، لكن المحروقات بأنواعها المختلفة تدخل عبر الأنفاق باستثناء الغاز حيث فشلت عدة محاولات لإدخاله وهي الوحيدة من السلع الإستراتيجية التي تباع بنحو نصف سعرها مقارنة بما يأتي من إسرائيل ويضاف إليها التبغ. أما باقي السلع فتباع بأسعار مرتفعة، ولا يجري تصدير أي مادة أو سلعة من غزة الى مصر والخارج مثل (الورود- الخضراوات وغيرها من السلع) بمعنى ان اقتصاد غزة استهلاكي 100%، والنقد يسير باتجاه واحد فقط لسد فاتورة الواردات، أي ان الأنفاق تقوم بتهريب السلع من الجانب المصري وتصدير النقد من الجانب الفلسطيني. ويقدر البعض بأن الاستيراد الشهري عبر الأنفاق يتراوح ما بين 35-40 مليون دولار مع العلم بأنه لا يتم تصدير أي سلع انتاجية للخارج ويقدر حجم الاستيراد السنوي بـ 650 مليون دولار سنوياً، وتقدر الأرباح التي يجنيها أصحاب الأنفاق والعاملين من 200-300 مليون دولار في حالة احتساب نسبة ربح من 30-50% تقريباً وتصل بعض الأحيان نسبة الأرباح الى 100% وبالتالي تحقق ضعف الأرباح السنوية.(47)

وفي مقابل ذلك من الجشع للتجار والموزعين ومالكي الأنفاق تزداد معاناة المواطن الغزي عامة والفقراء خاصة محدودي الدخل.

ومع بداية شهر سبتمبر 2008 عملت بلدية رفح بجباية رسوم من أصحاب الأنفاق تحت مسمى نشاط تجاري عبر الحدود أو حسب تسمية البعض وزارة المعابر الأرضية ويدفع صاحب كل نفق مبلغ عشرة ألاف شيكل أي ما يعادل 2600 دولار رسوم ترخيص، ومن لم يدفع يمنع من استكمال حفر نفقه، أو يغلق إن كان يعمل، وتقوم شركة الكهرباء بفرض رسوم اشتراك كهرباء لكل نفق ، الآن كل نفق بحاجة الى خط كهرباء، ورسوم اشتراك الكهرباء تبدأ من 1000 شيكل ويصل الى 3000 شيكل أحياناً أي حوالي 800 دولار.

ولا مغالاة اذا قلنا ان غالبية الأنفاق تحولت من عمل سري الى علني، ومع ذلك فهناك العشرات منها ذات طابع سري، وأصبحت الأنفاق صناعة حيث يوجد متخصصون بعمل الأنفاق: من يقوم بالحفر، ومن يحدد وجهة النفق والعامل ، والمشرف على إخراج

البضاعة، ومن يقوم بعمل صيانة للأنفاق بشكل مستمر، وتحصل عشرات المشاكل بين أصحاب الأنفاق لدخول الخطوط على بعضها ويجرى حلها عبر أشخاص متخصصون بحل مشاكل الأنفاق.

ثالثاً: العمالة بالأنفاق وخطورتها :

أصحاب الأنفاق هم من صغار السن ما بين 25 سنة إلى 40 سنة، ودافعهم جني الأرباح بأقصى سرعة ممكنة، وهم جمهور حماس او المحسوبين عليها، أو أشخاص عاديين ومن بعض التنظيمات الأخرى، او من التجار ورؤوس الأموال، ويبلغ عدد العمال العاملين بالأنفاق أكثر من 12 ألف عامل، ويستثنى من ذلك من يعمل بالتجارة او النقل والتوزيع ليصل العدد إلى حوالي 15 ألف، اغلبهم من مدينة رفح والجزء الباقي من مدن ومخيمات غزة، لكن الجزء الأكبر من محافظتي رفح وخان يونس، وتوجد نسبة من هؤلاء العمال من الأطفال صغار السن. (48).

إن ارتفاع عدد العاملين بالأنفاق من أبناء محافظة رفح أدى الى انخفاض نسبة البطالة في رفح إلى أقل من 20% بعد إن كانت حوالي 50% من أصل القوى العاملة في رفح البالغة حوالي 18 ألف عامل، ويعود الانخفاض إلى حالة "الانتعاش" الاقتصادي الوهمي الذي تعيشه مدينة رفح في ظل ازدهار ظاهرة تجارة الأنفاق، حيث أصبحت مدينة رفح "سوق حرة" لأبناء محافظات غزة، ودب النشاط الاقتصادي في المحلات التجارية والمطاعم والخدمات وحركة النقل والمواصلات. (49).

وبالرغم من أن الأنفاق سبيل للتخفيف من معاناة المواطن الغزي في إدخال جزء لا يستهان به من احتياجاته، التي منعها الاحتلال الإسرائيلي، لكن هذه الأنفاق أصبحت تسميتها لدى بعض الغزيين بأنفاق الموت حيث تبتلع كل شهر عدد من الشبان حافري الأنفاق، أو العاملين بها، الذين يبحثون عن لقمة العيش حتى لو كانت كلفتها أعز شيء في الدنيا وهي الحياة.

باتت أنفاق رفح ممرات الموت اليومي لأبناء شعبنا، غزة المنكوبة بالعدوان والاحتلال، غزة المنكوبة بالانشقاق والانقلاب ، غزة التي تموت كل يوم مئة مرة ولا تنام. فالشبان العاملون تحت الأرض تتعرض حياتهم للعديد من المخاطر بدءاً بالانهيارات المتتالية، مروراً بتسرب الوقود والمواد السامة والصعقات الكهربائية وحوادث السقوط

وليس انتهاء بالغارات الإسرائيلية التي عادة ما تشن بشكل مفاجئ وتحصد العديد من الأرواح، حيث حصدت الأنفاق 141 قتيل و353 مصاب منذ 2006-2009. (50)، غالبيتهم من الشباب والأطفال قضوا جميعاً إما بالحفر، او بالانفجارات والحريق. والفاجعة تتكرر كل يوم يظللها الاستهتار التام بحياة المواطنين وسلامتهم بل واستغلال معاناتهم من قبل أمراء الأنفاق والباحثون عن جني مزيد من الأرباح دون توفير أي شكل من أشكال السلامة حتى لا يستمر النزف المؤلم. وبعد تزايد حوادث الموت بالأنفاق قامت وزارة الداخلية بالحكومة المقالة، باستدعاء مالكي الأنفاق وطلبت منهم دفع الدية الشرعية لعائلة كل عامل يقتل بالأنفاق ويصل التعويض عن الوفاة الى 20 ألف دينار أدرني (51). وعلى الرغم من المخاطر يجرى العمل بسبب الحاجة والنسبة العالية من البطالة، حيث نجد الإقبال على العمل بالأنفاق يتزايد. وكثير منهم من يقول انه يشعر خلال تواجده داخل النفق كأنه في قبر ويتوقع ان يأتيه الموت في أي لحظة، كما ان ضيق النفق وقلة التهوية فيه يزيد من المخاطر التي يتعرض لها العاملون، لكن في النهاية يؤكدون إنهم مضطرون للعمل في الأنفاق للتمكن من توفير متطلبات أسرهم التي تعيش ظروفاً صعبة. (52)، أما أجورهم فمنهم من يتقاضى 30 شيكلاً ومنهم 200 شيكل حسب المنطقة التي يعمل بها وخطورتها، فبعضهم يتعرض للموت ثم يعود مرة أخرى للعمل والسبب عدم وجود فرص عمل. ولكن في ظل تزايد حالات الموت يجب الدعوة الى ترشيد العمل في الأنفاق وتنظيمه على قاعدة الحفاظ على أرواح المواطنين، فالأنفاق أدت الى ظهور أغنياء جدد على حساب معاناة أبناء شعبنا وعذاباتهم، وهذه الفئة من المواطنين اغتنت على حساب أرواح المواطنين وكرامتهم. (53). ويصف البعض الموت بالأنفاق قائلاً: (مئات الأنفاق المنتشرة على الحدود، مئات الشبان ينتظرون الانخراط في اللعبة... اكتب وصيتك الأخيرة، فأنت تواجه المجهول، لكنها الأرض التي احببت، شمر عن سواعدك، وكن رجلاً، أنت الآن على عمق 20 متر في ارض غزة، توكل على الله وأنجز ورديتك... 12 ساعة في الجحيم ، لكن تذكر ان هناك أفواهاً جائعة تنتظرك. هنا الموت رحيم وسريع... لا ألم .. ولا فسفور أبيض... ولا جندي إسرائيلي يستخدمك كدرع بشري، هنا لا سجن ولا سجان، هنا الله والنفق والظلمة والتنفس البطيء وقلبك الصغير). (54).

رابعاً: سلع الأنفاق وأسعارها:

عند الحديث عن الأنفاق لا يمكن تجاوز الحديث عن الأنفاق باعتبارها وسيلة لإمداد المقاومة بالسلاح في مرحلة سابقة ولاحقة، وباعتبارها منفذاً وحيداً لتزويد سكان القطاع بالسلع الضرورية التي يحتاجونها في وضع الحصار الراهن (التي تقدر بأكثر من 9000 سلعة منعت إسرائيل توريدها). (55).

فبضائع الأنفاق، تغزو اليوم السوق المحلي الفلسطيني، فهي تشمل كافة أنواع الطعام، الملبس، أثاث المنزل، بضاعة أضطر المواطن الغزي التعامل معها رغم قلة جودتها وارتفاع أسعارها، ويشتكي البعض من بضاعة الأنفاق التي لا يجدون فيها منتجاً بديلاً لا يرتقي الى درجة القبول لدى المستهلكين، ولا تقنعهم أسعارها.

أما أهم سلع الأنفاق فهي، مواد التنظيف، مواد غذائية، مولدات كهربائية، دراجات هوائية، قطع غيار للسيارات، أدوات سباكة ، أحذية، ملابس أطفال، اسمنت، أدوية بيطرية، سجائر، اسطوانات الغاز، العجول، وبعض الحيوانات، كما أصبحت الأنفاق مصدر رئيسي إدخال الوقود الى قطاع غزة ، في ظل الحصار. حيث يوجد حوالي 12 نفق تستخدم لإدخال الوقود بمتوسط 20 ألف لتر لكل نفق يومياً. وهناك أتفاق لإدخال الاسمنت حيث تم إدخال هذا النوع من البضائع من خلال 6 أنفاق بمعدل 30-35 طن اسمنت يومياً، إضافة لذلك فقد استخدمت الأنفاق لإدخال بعض الأشخاص الذين لم يتمكنوا من دخول الأراضي الفلسطينية نتيجة لإغلاق المعابر وخاصة معبر رفح (56) ويقوم تجار الأنفاق بالاستيراد حسب طلب السوق المحلي أي ان السوق هو الذي يحدد احتياجاته كما ان هذه السلع تعتبر الأغلبية منها سلع عادية او مكملة او كمالية وفي الغالب لا تكون سلع أساسية. وتدخل المواد والسلع بكافة أنواعها لكنها تعتبر أسوأ البضائع ومرتفعة الاثمان، وما يصل يرتبط بحجم الإرباح التي تحققها، حيث ان بعض السلع التي تدخل غزة سعرها أضعاف مضاعفة مقارنة مع سعرها بغزة قبل الحصار، باستثناء السجائر والمحروقات (السولار- البنزين- الكاز) التي تدخل عبر تمديدات أرضية وسعرها أقل مما يصل من إسرائيل بأكثر من النصف، وجرت محاولات من قبل أصحاب الأنفاق لإدخال غاز الطهي عبر تمديدات وأجهزة ضخ متطورة لكنها لم تنجح حتى الآن.

وتتسم بعض البضائع بعدم الجودة، وعدم الرقابة على الأسعار، حيث ان الأسعار تتضاعف دون أي رقابة خاصة على السلع الضرورية، حيث ارتفعت أسعار العدس

والبقوليات والزيوت والفواكه والمعلبات والملابس والأحذية والشمع ووسائل التدفئة، بصورة غير مسبوقة بسبب استغلال التجار، بنسب تصل الى 200%-400% من سعر السلعة بسبب الاحتكار والسوق السوداء.(57)

ولم يتوقف عمل الأنفاق على تهريب البضائع والوقود فقط بل امتد الى تهريب الحيوانات. وتتنوع الحيوانات المهربة حيث تشمل الأبقار والماعز وصولاً الى القرود والتماسيح والطيور، لحديقة حيوان غزة، فعلى سبيل المثال قام مجموعة من الشباب بتهريب أسد تم تخديره، وبعد ان دخل النفق، وقبيل وصوله الى الجانب الفلسطيني ذهب أثر المخدر، وكاد الأسد ان يفتك بالشباب لولا إطلاق النار عليه للنجاة. (58).

وأخيرا يعزى التجار ارتفاع الأسعار الى جشع المهربين المصريين والمتعاملين مع الإنفاق، حيث يقول البعض ان التجار المصريين يستغلوا الوضع قائلين، معكم المال ومعنا البضاعة، واشتروا بسعرنا، والمضطر يركب الصعب. ويقول آخر ان السبب في غلاء الأسعار هو الصعوبات في الوصول الى الأنفاق، ونقل البضائع، وقد تصادر البضائع في الغالب وبالتالي يحاول التاجر تعويض الخسارة في المرة التالية.

في سوق النجمة وسط رفح تجد الأجهزة الكهربائية والخلاطات وسائر الأدوات الكهربائية وصولاً للفواكه، وقد تمكن سكان غزة من شراء سيارات تم تهريب كل قطع غيارها عبر الأنفاق، وقد تم إدخال سيارات كاملة عبر أنفاق صممت خصيصاً قبل ان تقوم إسرائيل بقصفها، وقد أدى اليأس من رفع إسرائيل حصارها عن القطاع الى ازدهار تجارة الأنفاق لتصبح نشاطاً مدراً للمال. إذ تحولت مدينة رفح الحدودية الى مركز تجاري مزدهر، وكانت سبباً في غناء العديد من السكان وتجسيداً لما تمثله الأنفاق من مصدر دخل لمالكيها، قال أحد مالكي الأنفاق: لو رفع الحصار اليوم عن غزة لانتهي بي الأمر في المستشفى. (59).

ان الواقع الصعب فتح شهية العديد من المنتفعين لملئ جيوبهم على حساب أرواح المواطنين وكرامتهم الإنسانية، فازدهرت التجارة عبر أساليب متعددة تحت حجج كسر الحصار حسبما يراه البعض لكنه بالأساس شكل وسيلة للاحتكار والسيطرة وتكريس الهيمنة، وقد جاءت تجارة الأنفاق في غزة لتمثل الظاهرة الأبرز في هذا المجال حيث أغرقت الأسواق بكافة أنواع السلع منها ما هو صالح للاستخدام ومنها ما هو فاقد

الصلاحية، ناهيك عن استخدام هذه الأنفاق لتهريب المخدرات وحبوب الترامال والمنشطات الجنسية وغيرها من موبيقات. (60).

خامساً: تجارة الأنفاق "ايجابيات" وسلبيات:

"ايجابيات" الأنفاق إذا جاز الحديث عن "ايجابيات" بالمعنى الإنساني:

1. تعتبر الأنفاق مصدراً لمد المقاومة بالسلاح، وأيضا تطوير نوعية السلاح وكميته وتساعد في الحد والتخفيف من الحصار الظالم والجائر وان كان هذا محدود للغاية.
2. عملت على توفير بعض السلع كالمحروقات بسعر اقل من النصف مما يصل من إسرائيل، إضافة الى توفير السلع الغير متوفرة حسب الطلب.
3. أصبحت تمثل دخل للعاملين فيها، حيث وصل عدد العاملين بين صاحب نفق وعامل، موزع الى 15 ألف عامل رغم المخاطر. مما خفض نسبة البطالة وخاصة في مدينة رفح، علماً بأن العمل في الأنفاق لا يمكن توصيفه بالمنتج.
4. تمثل الأنفاق مخرجاً مؤقتاً لتأمين بعض من السلع والبضائع لقطاع غزة منها ما هو ضروري وآخر غير ضروري.

أما سلبيات الأنفاق فيتمثل بالتالي:

1. حولت قطاع غزة إلى سوق استهلاكي فقط حيث لا يتم تصدير أي مادة أو سلعة عبر الأنفاق.
2. أدخلت قطاع غزة في أزمة نقدية بسبب تصدير الأموال واستيراد السلع.
3. عملت على إضعاف الاقتصاد الوطني وخاصة الصناعة.
4. خفضت الأنفاق من الضغط على إسرائيل لفتح المعابر ورفع الحصار، وتعمل إسرائيل عبر محاولات تدريجية للتخلص من قطاع غزة وزجه في وجه مصر، والتنصل من مسؤوليتها كدولة احتلال، وفصل قطاع غزة عن الضفة والقدس.
5. تعمل الأنفاق على تهديد وحصد أرواح من الشباب العاملين بها، لانعدام وسائل الأمان بها، وعدم توفر معدات الإنقاذ.
6. ارتفاع أسعار السلع والمواد التي يجرى تهريبها وهذا ناتج عن جشع التجار وأصحاب الأنفاق، إضافة إلى الرسوم والضرائب التي تفرضها حكومة حماس المقالة.

7. عدو وجود رقابة على السلع لمنع الاحتكار وغلاء الأسعار، حيث أصبحت الأسواق مكتظة بالبضائع لكن الغالبية العظمى من المواطنين غير قادر على الشراء نتيجة الارتفاع الفاحش بالأسعار.
8. عملت الأنفاق على توتير العلاقة مع مصر بشكل دائم ، فمصر تحاول غض الطرف عن التهريب لكن يجرى بين الفينة والأخرى تدمير بعض الأنفاق، وضبط بضائع ومصادرتها، واعتقال مهربيها.
9. كرست عزلة قاع غزة عن العالم الخارجي في ظل غياب الخطة الوطنية والتنموية الشاملة، في ظل الصمت الدولي والعربي اتجاه الحصار.
10. تعميق الانقسام والانفصال السياسي عن الضفة، مما يساهم في تفكيك النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية.
11. تزايد مظاهر الانحراف الاجتماعي بكل أنواعها (المخدرات والحبوب المخدرة أو حبوب السعادة والسرقة والقتل والتفكك الأسري).
12. انعدام شبه كلي للرقابة وتحديد الأسعار والغلاء الفاحش غير المسبوق دون وضع أي اعتبار لأوضاع الفقراء وقدراتهم الشرائية مما يدفعهم إلى الاستدانة وبيع مصوغاتهم أو الاضطرار إلى ممارسة السلوكيات الاجتماعية التي تحط من كرامة الأسرة والمواطن.
13. استغلال التجار للحصار ورفع أسعار بعض السلع إلى نسب تصل إلى 400% أحياناً.
14. تطورت الأنفاق وتوسعت وتعددت غاياتها بحيث تحولت الى غطاء اقتصادي طفيلي ريعي غير منتج، ولم تساهم في تخفيف الأعباء عن محدودي الدخل والفقراء من المواطنين، رغم انها قدمت حلولاً مجزوءة من خلال توفير بعض السلع الضرورية.
15. أصبحت الأنفاق أداة رئيسية للاستغلال والاحتكار والثروات السوداء وغير المشروعة لدى المستفيدين منها.
16. ظهور طبقة من الأثرياء الجدد هم أمراء الأنفاق يزيد عددهم عن 2000 شخص، أصبحت ثرواتهم بالملايين وأصبحوا مالكي للأراضي والفلل والسيارات الحديثة.

17. نشرت الموت على الطرقات من خلال إدخال ألاف الدراجات النارية التي ملأت الشوارع وباتت تهدد حياة المارة.
18. أفقدت الشعب الفلسطيني الكثير من الدعم والمؤازرة الدولية والعربية، خاصة بعد أن استغلت إسرائيل الموضوع اعلامياً لتوحي بأن أهل قطاع غزة تمكنوا من معالجة مشكلة الحصار.
19. أدت الأنفاق إلى عمليات نصب واحتيال حيث تم هدر نحو 600 مليون دولار من أهالي قطاع غزة، جمعها تجار وحافرو الأنفاق من المواطنين بحجة تشغيلها تحت وعودات بأرباح تصل إلى 50% لكنها ذهبت في عمليات نصب واحتيال وتهريب وهروب الى الخارج.

سادساً: سبل مواجهة ظاهرة الانفاق:

لا شك أن تجارة الأنفاق تنطوي على مخاطر كبيرة، فإسرائيل تقصف الأنفاق كلما تعرضت لإطلاق صواريخ، كما قصفت العشرات منها إبان الحرب على غزة. كما تقوم مصر بين الحين والآخر بإغلاق بعضها في إطار سياسة الشد والجذب التي تمارسها مع حماس. ويضاف لذلك فالأنفاق تظل تقلق الجانب الإسرائيلي، فقد أفادت الأنباء أن إسرائيل خصصت ملايين من الدولارات واستخدمت وسائل استكشافية لمجابهة شبكة الأنفاق في قطاع غزة، لكنها لم تحقق نجاحاً كبيراً بهذا الخصوص. (61). وزعم مسؤولون إسرائيليون ان القوات الإسرائيلية بما فيها سلاح الجو، ستواجه صعوبة بالغة في تدمير الأنفاق وقالوا ان مهندسين أمريكيين يعملون مستشارين للجيش المصري أبلغوا إسرائيل بأن حركة حماس نجحت في حفر أنفاق على عمق 60 متر بتهريب السلاح ، بهدف تجنب رصد الجيش الإسرائيلي لها وتدميرها، إلا ان مصدر مصري قد نفى المزاعم الإسرائيلية، قائلا أن الحدود المصرية لا يوجد بها أي أجنبي. (62). كما ان العاملين في الأنفاق نفوا قائلين أن أي نفق لا يتعدى عمقه 12 أو25 متر وذلك لضمان تدفق الأكسجين أولاً، ولاحتواء الأرض على مياه جوفية ثانياً.

يقول مهربو الأنفاق أن أعمال الهدم والقصف تعرقل التجارة لكنها لا توقفها، ولمعظم الأنفاق العديد من المخارج مثل فروع الشجرة ويقول المشتغلين بها بأنه بمقدورهم حفر فتحات جديدة للنفق وبسرعة.

وذكرت تقارير ان مصر اشترت معدات لرصد الأنفاق من ألمانيا، وكاميرات مراقبة للحدود من كندا واستعانت في وقت سابق بخبراء، وتدرب بعض المصريين على رصد الأنفاق في ولاية تكساس الأمريكية على الحدود الأمريكية المكسيكية، مقدرة مصادر قيمة المعدات بقرابة 32 مليون دولار. (63).

وتتحدث المصادر المصرية عن البدء بتشييد سياج فولاذي مع غزة بعمق 18 متر تحت سح الأرض، وتدور أسئلة كثيرة حول جدوى هذا الجدار على إيقاف عمليات التهريب. حيث يمتد السياج أو الجدار على طول الحدود المصرية لإنهاء نشاط الأنفاق.

ووفقا لموقع "سي إن إن" سيتراوح طول السياج بين 10-11 كيلو متر بينما سيبلغ عمقه 18 متر وسيستغرق العمل به قرابة 18 شهر، ويقول الموقع ان مشروع الجدار تم تصنيعه وتصميمه في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم إخضاعه لاختبارات تؤكد مقاومته للمتفجرات وعدم قابليته للاختراق أو الانصهار.

ويبقى السؤال هل يستطيع الجدار أو السياج منع أنفاق غزة من التهريب . هذا ما ستظهره الأيام او الشهور القادمة ولكن إذا تم إغلاق الأنفاق مع استمرار إسرائيل لحصارها فسوف يتفاقم الوضع في قطاع غزة ويصل الى حد مأساوي، ولكنه في ذات الوقت بضع إسرائيل أمام مسؤولية دولية كقوة احتلال مسؤولة عن هذه الكارثة، حيث ان القانون الدولي الإنساني يلزم قوة الاحتلال بالحفاظ على الحياة الكريمة للشعوب الخاضعة للاحتلال بموجب اتفاقيات جنيف لعام 1949 والعهدين الدوليين لعام 1966 في الحفاظ وصيانة الحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الشعوب.

ومع أن ديفيد كريج مدير عام برنامج الضفة الغربية وقطاع غزة بالبنك الدولي يرى "ان إغلاق الأنفاق يمثل ضربة قوية للاقتصاد الفلسطيني، بل وتؤدي الى خنقه. مضيفاً أن الأنفاق مهمة للغاية.(64)، فإننا رغم الإقرار بأن الأنفاق تمثل حلاً إنسانيا محدوداً للغاية، إلا ان الحل ليس في بقائها بل في إنهاء الحصار الجائر الجاثم على صدور مليون ونصف محاصر في قطاع غزة.

خلاصة واستنتاجات:

نستطيع القول ان اقتصاد قطاع غزة تطورت به العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه مجتمع مشوه وتابع، وتزايدت مظاهر التراجع في قيمه المجتمعية، بسبب التبعية

والتخلف والفقر وانسداد الأفق، مما سيؤدي الى انهيار تدريجي للنسيج المجتمعي.

- ان الانقسام السياسي، أدى الى انقسام اجتماعي، على قاعدة توزيع السكان بين غني فاحش لقلة من السكان، وفقر مدقع للأغلبية من الغزيين والذين أضحوا غرباء في وطنهم.
- برز الكثير من المؤشرات السلبية الخطيرة على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين وتزايد حدة توترهم العائلي ورغبتهم في الانتقام، وتدهورت العلاقة بين الآباء والأبناء.
- ان الوضع الاقتصادي السيئ يدفع الكثير من أبناء قطاع غزة لمغادرته او التفكير في الهجرة بحثاً عن فرصة عمل في الخارج، حيث أشارت بعض الاحصاءات ان نسبة من يفكرون بالهجرة تتراوح ما بين 23%-25% من الشبان.(65)
- انعكس الحصار والعدوان الإسرائيلي بآثار سلبية على الأطفال وخاصة في النواحي النفسية والصحية والاجتماعية حيث يصل سوء التغذية الى حوالي 63% من أطفال قطاع غزة، وان 51% منهم لم تعد لديهم الرغبة بالمشاركة في أية نشاطات.
- تزايد انتشار البطالة والفقر، وخاصة في صفوف الشباب أدى الى انتشار المخدرات والترامال والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والأمنية.
- في ظل الحصار أصبح التهريب عبر الأنفاق مشروعاً، مما حلق طبقة من أمراء الحرب والأثرياء الجدد، والسوق السوداء، وظهور شريحة من العمال تعمل بالأنفاق في ظروف معقدة تفتقد للسلامة بسبب مخاطر العدوان المتواصل على الأنفاق، ودون أي شكل من أشكال الحماية والضمانات الاجتماعية.
- تحول الاقتصاد الغزي في ظل تجارة الأنفاق الى اقتصاد استهلاكي، يقوم بتصدير المال فقط ويستورد السلع، وبالتالي أصبح اقتصاد غير منتج، ريعي وطفيلي.
- بات معبر رفح وأنفاق رفح ممرات الموت اليومي لأبناء غزة، غزة المنكوبة بالعدوان والاحتلال، غزة المنكوبة بالانشقاق والانقسام، غزة التي تموت كل يوم مئة مرة ولا تنام...

ومن خلال ذلك يمكن التأكيد بأن الأنفاق ليست خياراً فلسطينياً، وإنما هي حكم ضرورة وممر إجباري للأمر الواقع الذي يجب ان ينتهي بأقصى سرعة، ويجب ألا يدوم طويلاً، حتى نخفف من عذابات شعبنا، والضغط في كل المحافل الشعبية من أجل توفر الإرادة السياسية الجادة نحو إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، والعمل معاً لرفع الحصار الظالم والتغلب على أثاره المؤلمة بعيداً عن الأنفاق وفواجعها.

ان إنهاء الانقسام وبالتالي اقتصاد الأنفاق الكارثي ومخلفاته وارثه الثقيل يكون بالعودة الى طاولة الحوار الوطني الشامل الذي يجمع كل القوى الوطنية والإسلامية، وإعادة إحياء العامل الذاتي الفلسطيني، وعدم الانتظار والارتهان للعوامل الخارجية، لان وحده العامل الذاتي الفلسطيني هو القادر على كسر الحصار، فالانقسام طريق الفشل، وضياع الحقوق الوطنية، والوحدة الوطنية طريق النصر والتحرير، طريق النصر والاستقلال والعودة.

يجب علينا ان نستعيد وحدتنا، لنعيد الوحدة لشطري الوطن، من اجل استكمال مهمة التحرير وإقامة الدولة المستقلة وعودة اللاجئين الى ديارهم التي شردوا منها، حتى لا يتكرس الفصل، وتتحقق أهداف العدو الإسرائيلي من عملية الفصل للاستفراد بالضفة عبر استكمال الجدار ومواصلة الاستيطان، مما يحول إمكانية قيام دولة مستقلة كاملة السيادة.

الهوامش

1. د.سمير أبو مدللة، الفقر وحقوق الإنسان، ورقة عمل مقدمة الى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 2008.
2. اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار 2008/11/25
3. مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية "الاغلاق المفروض علي قطاع غزة" الاثار الاقتصادية والانسانية ، القدس ،كانون الاول ،2007، ص5.
4. ظاهرة الغلاء- أسباب- آثار- آليات مواجهتها، اللجنة الاقتصادية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
5. دراسة ميدانية للباحث.
6. الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية للسكان 2009.

7. التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة، معهد دراسات التنمية، غزة، أكتوبر 2007.
8. د.سمير أبو مدللة، أثر الحصار على مستقبل الوضع الاقتصادي لقطاع غزة، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر اثر الحصار والاحتلال على الأوضاع الاقتصادية لقطاع غزة، يونيو 2006.
9. بيانات تمثل العدوان منذ 2008/12/27 حتى 2009/1/28 حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
10. نفس المصدر السابق.
11. مجلس تنسيق القطاع الخاص.
12. تقرير حول الخسائر المباشرة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من 28 كانون أول 2008 وحتى وقف إطلاق النار في 18 كانون الثاني 2009 الصادر عن المجلس الاقتصادي للتنمية والاعمار بكدار.
13. تقديرات وزير الاقتصاد كمال حسونة في مؤتمر القمة الاقتصادي العربي المنعقد في الكويت 20 كانون الثاني 2009.
14. حسب تقديرات تقرير صادر عن الامم المتحدة.
15. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، العدد 15، شباط 2009، ص3.
16. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، لبنان، 2009،ص307
17. المراقب الاقتصادي الاجتماعي العدد 15 شباط 2009، مصدر سبق ذكره، ص6.
18. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني يصدر تقريراً احصائياً حول الاحصاءات الزراعية للعام الزراعي 2006-2007، صدر 2008/12/3
19. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يصدر تقريراً احصائياً حول الإحصاءات الزراعية في 2008/12/3.
20. الجهاز المركزي للإحصاء، الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية (الربع الرابع 2008).
21. المراقب الاقتصادي والاجتماعي – معهد السياسات الاقتصادية (ماس)، العدد 16 آذار 2009.
22. تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية الصادر في 2008/12/17، ص15.

23. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تأثير الحصار على قطاع غزة، أزمة الكرامة الإنسانية، 2008/12/17.
24. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008 ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت،ص322.
25. ماهر الطباع– موقع بانيت الالكتروني، ماذا بعد الحرب على قطاع غزة، الغرفة التجارية الفلسطينية/ أغسطس 2009، ص2.
26. المراقب الاقتصادي، معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العدد 16 ص2.
27. غازي الصوراني، الحصار والانقسام وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة 2009/8/25 ص6.
28. نفس المصدر السابق ص7.
29. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2008).
30. اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار 2008/11/15.
31. ماهر الطباع، مصدر سبق ذكره، أغسطس 2008، ص2.
32. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث ماس، العدد 16، أيار 2009، ص7.
33. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية لحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2008).
34. اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار 2008/3/9.
35. اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار 2008/11/25.
36. المراقب الاقتصادي، مصدر سبق ذكره ، العدد 16، ص15.
37. ماهر الطباع، ماذا بعد الحرب على قطاع غزة، مصدر سبق ذكره، ص4.
38. نفس المصدر السابق.
39. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تأثير الحصار على قطاع غزة.
40. اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار 2008/11/25.
41. غازي الصوراني، ورقة عمل أنفاق رفح وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الحوار المتمدن، العدد 2495، 2008/12/14، ص1.
42. النائب مشير المصري، اسوشيتدبرس 7 أكتوبر 2008.
43. غازي الصوراني، أنفاق رفح وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مصدر سابق ، ص2.

44. اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار 2008/11/25.
45. زياد جرغون، ظاهرة الأنفاق، هل أصبحت أمراً واقعاً، الحوار المتمدن، العدد 2497، 2008/12/16، ص2.
46. نفس المصدر السابق ص2.
47. غازي الصوراني ، ورشة عمل حول انفاق غزة واثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الحوار المتقدم العدد2495 2008/12/14،ص3
48. عبلة أبو علبة، اقتصاد الأنفاق في غزة، 20-12-2008.
49. غازي الصوراني، أنفاق رفح وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مصدر سابق ص 2.
50. الكوفية برس، موقع الكتروني، 2009/2/23.
51. تجارة التهريب عبر الأنفاق بين مصر وغزة، لم تعد سرية، مصدر سابق، ص2.
52. محمد الجمل، الوجه الآخر لأنفاق رفح، مخاطر تهدد بنية المجتمع وتعيق التطور الاقتصادي 25-1-2010، صحيفة الأيام.
53. وسام فتحي، أنفاق الموت وحوادث القتل اليومي، مسؤولية من؟؟، الاتجاه الديمقراطي ، صحيفة الكترونية 2009/8/2، ص2.
54. عطا مناع، مذكرات فاسد- الأنفاق- الورقة الثانية، الثلاثاء 2009/12/1.
55. غازي الصوراني، أنفاق رفح وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مصدر سابق ص 2.
56. وليد أبو عمره، تجارة الأنفاق وأثارها على الاقتصاد الفلسطيني، بحث تخرج بكالوريوس جامعة الأزهر، 2009، ص26.
57. غازي الصوراني ، ورشة حول انفاق رفح واثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الحوار المتقدم ، العدد2465، 2009/12/14 ص4
58. عبد الحليم العقيلي، أنفاق رفح بين ضرورة الحياة وأكاذيب إسرائيل، ص3.
59. عامر تمام، الأنفاق... السبيل الوحيد لإنعاش قطاع غزة، الوسط ، ص2.
60. وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، الفاجعة في أنفاق رفح، 2009/7/28، ص2.
61. ازدهار "اقتصاد الأنفاق" بهدوء في قطاع غزة، صحيفة التحرير الشافغهائية الصينية، 2008/10/8، ص2.
62. عبد الحليم العقيلي، أنفاق رفح... بين ضرورة الحياة وأكاذيب إسرائيل، 2009/7/11،

ص3.

63. نفس المصدر السابق.

64. ديفيد كريج، اقتصاد الأنفاق، المجلة، 2009/10/30، ص2.

65. علاء عوض ، مسح الهجرة ، ورشة عمل ، الجهاز المركزي للأحصاء ،2009

المراجع

ازدهار "اقتصاد الأنفاق" بهدوء في قطاع غزة، صحيفة التحرير الشافغهائية الصينية، 2008/10/8.

بيانات تمثل العدوان منذ 2008/12/27 حتى 2009/1/28 حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تجارة التهريب عبر الأنفاق بين مصر وغزة، لم تعد سرية، مصدر سابق.

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة، معهد دراسات التنمية، غزة، أكتوبر 2007.

تقديرات وزير الاقتصاد كمال حسونة في مؤتمر القمة الاقتصادي العربي المنعقد في الكويت 20 كانون الثاني 2009.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008 ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت،ص322.

تقرير حول الخسائر المباشرة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من 28 كانون أول 2008 وحتى وقف إطلاق النار في 18 كانون الثاني 2009 الصادر عن المجلس الاقتصادي للتنمية والاعمار بكدار.

تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية الصادر في 2008/12/17.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني يصدر تقريراً احصائياً حول الاحصاءات الزراعية للعام الزراعي 2006-2007، صدر 2008/12/3

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2008).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية لحسابات القومية

الربعية (الربع الرابع 2008).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يصدر تقريراً احصائياً حول الإحصاءات الزراعية في 2008/12/3.

الجهاز المركزي للإحصاء، الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية (الربع الرابع 2008).

الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية للسكان 2009.

حسب تقديرات تقرير صادر عن الامم المتحدة.

د.سمير أبو مدللة، أثر الحصار على مستقبل الوضع الاقتصادي لقطاع غزة، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر اثر الحصار والاحتلال على الأوضاع الاقتصادية لقطاع غزة، يونيو 2006.

د.سمير أبو مدللة، الفقر وحقوق الإنسان، ورقة عمل مقدمة الى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 2008.

دراسة ميدانية للباحث.

ديفيد كريج، اقتصاد الأنفاق، المجلة، 2009/10/30.

زياد جرغون، ظاهرة الأنفاق، هل أصبحت أمراً واقعاً، الحوار المتمدن، العدد 2497، 2008/12/16، ص2.

ظاهرة الغلاء- أسباب- آثار- آليات مواجهتها، اللجنة الاقتصادية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

عامر تمام، الأنفاق... السبيل الوحيد لإنعاش قطاع غزة، الوسط.

عبد الحليم العقيلي، أنفاق رفح بين ضرورة الحياة وأكاذيب إسرائيل.

عبد الحليم العقيلي، أنفاق رفح... بين ضرورة الحياة وأكاذيب إسرائيل، 2009/7/11.

عبلة أبو علبة، اقتصاد الأنفاق في غزة، 20-12-2008.

عطا مناع، مذكرات فاسد- الأنفاق- الورقة الثانية، الثلاثاء 2009/12/1.

علاء عوض ، مسح الهجرة ، ورشة عمل ، الجهاز المركزي للأحصاء ،2009.

غازي الصوراني ، ورشة عمل حول انفاق غزة واثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الحوار المتقدم العدد2495 2008/12/14.

غازي الصوراني، الحصار والانقسام وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة 2009/8/25.

الكوفية برس، موقع الكتروني، 2009/2/23.

اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار 2008/11/15.

اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار 2008/3/9.

ماهر الطباع– موقع بانيت الالكتروني، ماذا بعد الحرب على قطاع غزة، الغرفة التجارية الفلسطينية/ أغسطس 2009.

مجلس تنسيق القطاع الخاص.

محمد الجمل، الوجه الآخر لأنفاق رفح، مخاطر تهدد بنية المجتمع وتعيق التطور الاقتصادي 25–1–2010، صحيفة الأيام.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي – معهد السياسات الاقتصادية (ماس)، العدد 16 آذار 2009.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، العدد 15، شباط 2009.

مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية "الاغلاق المفروض على قطاع غزة" الاثار الاقتصادية والانسانية ، القدس ،كانون الاول ،2007.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تأثير الحصار على قطاع غزة، أزمة الكرامة الإنسانية، 2008/12/17.

النائب مشير المصري، اسوشيتدبرس 7 أكتوبر 2008.

وسام فتحي، أنفاق الموت وحوادث القتل اليومي، مسؤولية من؟؟، الاتجاة الديمقراطي ، صحيفة الكترونية 2009/8/2.

وليد أبو عمره، تجارة الأنفاق وأثارها على الاقتصاد الفلسطيني، بحث تخرج بكالوريوس جامعة الأزهر، 2009..

وفيق الأغا، سمير أبو مدللة ----------

وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، الفاجعة في أنفاق رفح، 2009/7/28.